لكن عدم افادة هذه الصورة التقوي عند السكاكي في بيان كون المسند جملة انتهى فقد
قوله اي تعبيد المسند اي المسند حقيقة الذي هو الحدث لان الزمان
جزؤه مفهوم الفعل لا بعد فيه نظرا على ما في بعض النسخ واما نسخة يكون فيه
استخدام لان السابق هو المسند صورة والمراد هو المسند حقيقة قوله
وهو الزمان الذي قبل زمانك قد يناقش فيه بان قبل ظرف زمان فيلزم
ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ان يكون للزمان زمان وكذا قوله في تعريف المستقبل
وجوده بعد هذا الزمان يلزم فيه احد المحذورين وفيه ايضا شيء اخر وهو
ان لفظ يترقب ان جعل بمعنى الاستقبال فالمعنى المترقب اذ المقصود ترتب
الاستقبال في الاستقبال والظاهر الاستقبال في تعريف المستقبل وان
جعل بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الاخر
وكذا يناقش في امثاله قولنا عدم الزمان الماضي وشبه الزمان المستقبل
قال المحقق والحق انها مناقشات واهية لان هذه التعريفات تنبيهات
تنبه اهل اللغة بها ومن تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم شيء مما
ذكروا اما المدقق فيها فيستفاد من علوم اخر بلا لاحظ فيها جانب المعنى
دون القواعد اللفظية المبنية على الظواهر وقد بين في تلك العلوم ان
تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بزمان اخر على الزمانيات
على انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة ثم الظاهر ان
ذلك قوله يترقب في تعريف المستقبل وان كان يأتي التعريف مغنيا عنه
قوله لاشعار لفظ المستقبل بالترقب اذ معناه الذي يطلب اقباله
وهي اجزاء قال في شرح المفتاح الظاهر ان المراد اجزاء لا تتجزأ اسمي الآنات على
ما يراه المتكلمون من تركب الزمان من الآنات كالجسم من الجواهر الفردة انتهى
واما على مذهب الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الآن

[Margin:] والحال [illegible] والافراد [illegible]
[Margin:] سواء كان فعلا او اسما [illegible] فالتعيين
[Margin:] قوله الحاضر اعتباري [illegible] بان يعتبر الزمان الذي [illegible] الاعتباري [illegible] له اعتبار بالتعيين ويكون [illegible] والزمان المطلق الغير المقيد له اعتبار اخر فيكون ظرفا له

عرض

عرض حال في الزمان لا جزء منه والآن بحسب مثالا ثم عرض موجود حال
في زمان موجود مثلا ما ذكره الشارح في تفسير الحال لا يستقيم في اسند الزمان
وابتدائيه ولا بالنسبة الى الاجزاء الاتية الان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة
ولو في واحد منها وقوع في الحال قوله وهذا امر عرفي يعني ان
تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له
مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويمشي ويحج ويكتب القران ويجاهد الكفار
ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها قوله
بخلاف الاسم هذا اجمال لما سلف من بعد اذ اعلم مقتضى الظاهر من ان
اسم الفاعل والمفعول حقيقة فيما يتحقق فيه وقوع الوصف كالحال والماضي
على ما ذكره في ذلك الموضع في الشرح ودعوى الفرق بين مذهب اهل
العربية والاصول مستبعد في هذا فليتامل قوله ولما كان التجدد
يعني ان الفعل يفيد التجدد لان جزأه وهو الزمان متجدد فيجب ان يكون
وصف الفعل الذي هو الكل موصوفا بوصف جزئه الذي هو الزمان
قال المحقق الشريف وليس بمقصود وانما المقصود تجدد المسند الذي
هو الحدث وما ذكره لا يدل عليه فان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد
ما يقارنه بل المقارن للزمان الماضي مثلا جاز ان يكون متجددا حادثا كضرب
زيد وان يكون مستمرا كعلم الله تعالى والصواب ان دخول الزمان الذي من
شانه التغير في مفهوم الفعل يؤذن باعتبار التجدد في الحدث وذلك
لان المناسبة بينهما تقتضي ذلك واعتبار الاقتران على هذا الوجه اولى وانسب
ثم الدليل على اعتبار الحدوث في المعاني التي يدل الافعال عليها ظاهرا انها
تفهم منه بخصوصها فهو ان اهل اللغة يفهمون منها ذلك ويفسرونها به وما ذكر
من الاندراج بان نسبته [illegible] لا دليل مستقل على المطلوب انتهى

Copyright © King Saud University